

Distr.: General
04 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد سايكال (أفغانستان)

المحتويات

- البند ٧٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)
- (أ) تنفيذ الضكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)
- (ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحرريات الأساسية (تابع)
- (ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين (تابع)
- (د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٧٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(A/73/309 و A/73/281 و A/73/282 و A/73/207)

و A/73/48 و A/73/40 و A/73/44 و A/73/264

و A/73/140 و A/73/55 و A/73/56)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة

لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات

الأساسية (تابع) (A/73/260 و A/73/210 و A/73/314

و A/73/161 و A/73/138 و A/73/271 و A/73/175

و A/73/158 و A/73/164 و A/73/153 و A/73/162

و A/73/178/Rev.1 و A/73/173 و A/73/205

و A/73/172 و A/73/215 و A/73/230 و A/73/310

و A/73/163 و A/73/206 و A/73/181 و A/73/227

و A/73/152 و A/73/171 و A/73/216 و A/73/262

و A/73/279 و A/73/179 و A/73/188 و A/73/165)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة مسن المقررين

والممثلين الخاصين (تابع) (A/73/308 و A/73/299

و A/73/330)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها

(تابع) (A/73/36)

٢ - وأضاف قائلاً إن الفريق العامل أوصى بأن تتخذ المفوضة

السامية لحقوق الإنسان التدابير اللازمة لضمان التوازن والوضوح في تخصيص الموارد ولتحديد مشاريع ملموسة لتنفيذ الحق في التنمية، وطلب إليها أن تقدم في تقريرها السنوي المقبل تحليلاً لتنفيذ هذا الحق.

٣ - ومضى يقول إن مجلس حقوق الإنسان أقر تلك التوصيات

في قراره ٩/٣٩، وقرر أن يبدأ الفريق العامل مناقشات لوضع مشروع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية من خلال عملية مشاركة قائمة على التعاون، بما في ذلك بشأن مضمون الصك المرتقب ونطاقه.

٤ - وأردف قائلاً إن الفريق العامل في صدد الانتقال بالتالي على

نحو فعال إلى مرحلة جديدة. فالتفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية مهمة شاقة، وسيبذل قصارى جهده للإسهام في ذلك المسعى. ويجب أن يساعد توافق الآراء الذي تمثله أهداف التنمية المستدامة على التقريب بين الآراء المتباينة حول الحق في التنمية.

٥ - السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم

باسم حركة عدم الانحياز، فقال إن مجموعة المعايير التي عرضها الرئيس-المقرر ستكون أساساً مفيداً جداً للمداورات المقبلة المتعلقة بتنفيذ الحق في التنمية وإعماله. ويجب أن يكون الإنسان، بوصفه الموضوع المحوري لعملية التنمية، المستفيد الرئيسي من هذا الحق من حقوق الإنسان. ولكن لا بد من إجراء تغييرات بعيدة المدى في الهيكل الاقتصادي الدولي من أجل ضمان إعمال الحق في التنمية والتمتع به على نحو تام، بما في ذلك تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المواتية للبلدان النامية.

٦ - وأضاف قائلاً إن الوزراء، أعادوا في اجتماع منتصف المدة

الوزاري لحركة عدم الانحياز، المعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٨، تأكيد التزامهم بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما الحق في التنمية، وشددوا على الطابع العالمي وغير القابل للتصرف وغير القابل للتجزئة لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأعادوا تأكيد هدفهم المتمثل في تحويل الحق في التنمية إلى واقع للجميع، على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وإعلان الحق في التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي الوقت نفسه، يجب إبداء المراجعة الواجبة حيال الآثار السلبية للتدابير الاقتصادية والمالية القسرية الانفرادية على إعمال ذلك الحق.

٧ - ومضى يقول إنه ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى إدراج الحق

في التنمية في صلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وإن صناديق الأمم

١ - السيد أكرم (رئيس-مقرر الفريق العامل المعني بالحق في

التنمية): عرض تقرير الفريق العامل عن دورته التاسعة عشرة (A/HRC/39/56)، فقال إن الفريق العامل عقد أول حوار تفاعلي

مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية وحواراً تفاعلياً آخر مع خبراء بشأن تنفيذ هذا الحق وإعماله في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشملت المسائل المتطرق لها التدفقات المالية؛ والتطورات في

السوابق القضائية أمام المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛ والتحديات التي تعيق تنفيذ الحق في التنمية، وأهداف التنمية

المستدامة؛ والحق في التنمية وأوجه عدم المساواة؛ واتفاقات الاستثمار الدولية والتصنيع؛ واقتراحات ملموسة لإنشاء شبكة محلية ريفية

للدعم وتمويل المناخ القائم على الحقوق. وكان مدرجاً أيضاً في جدول الأعمال مشروع معايير الحق في التنمية وما يتصل بها من معايير فرعية تنفيذية.

التنمية. وأشارت إلى أن وفد بلدها يخشى أن يتم إضعاف مضمون الحق في التنمية في إطار الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء. ١٢ - السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن هناك صلة واضحة بين أعمال الحق في التنمية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فمن شأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن ييسر أعمال الحق في التنمية، على النحو الوارد في إعلان عام ١٩٨٦. وتعتبر مجموعة المعايير المقترحة خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. وسيشكل عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الحق في التنمية فرصة لصياغة اتفاقية بشأن هذا الحق.

١٣ - وأضافت أن إيران، بوصفها بلداً استهدفته الجزاءات الانفرادية غير القانونية لسنوات عديدة جداً، لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على طائفة كاملة من حقوق الإنسان الواجبة للمدنيين، ولا سيما الحق في التنمية. ويتحمل المزيد من الفئات الضعيفة في المجتمع، ولا سيما الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والمسنون، وطأة هذه التدابير اللاإنسانية. فالعقاب الجماعي العشوائي بحق المدنيين المتأصل في فرض الجزاءات الانفرادية هو جريمة ضد الإنسانية. ويعدّ حرمان السكان قاطبة من حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما الحق في التنمية، أمراً يستحق الإدانة، ويجب إدانته بغض النظر عن الذريعة.

١٤ - السيد لو يوهوي (الصين): قال إن بلده يؤيد وضع الفريق العامل صكاً قانونياً دولياً بشأن الحق في التنمية. وبالنسبة للبلدان النامية، تعدّ السلامة والتنمية هما حقان رئيسيان من حقوق الإنسان. وأضاف أن الصين تدعم الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المشتركة وإعمال الحق في التنمية.

١٥ - وقال إن وفد بلده يبحث الدول الأعضاء على التقييد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعلى احترام النظم الاجتماعية ومساهمات التنمية التي تختارها البلدان بشكل مستقل بغية ضمان التنمية السلمية والمطرودة. وينبغي على الدول الأعضاء السعي إلى إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي أكثر إنصافاً وحصافة يضمن المشاركة المتساوية لجميع البلدان والتفاسم المنصف لنتائج التنمية. ويجب معالجة اختلال التوازن في التنمية بين الشمال والجنوب؛ وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تعطي الأولوية للقضاء على الفقر والجوع في إطار وفائها بالتزاماتها بمساعدة البلدان النامية. ويجب أن تواصل وكالات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إيلاء الأولوية لإعمال الحق في التنمية.

المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وفي المقام الأول الآليات الدولية لحقوق الإنسان والمؤسسات المالية والتجارية، ينبغي أن تدرج الحق في التنمية في سياساتها وأن تسعى إلى تحسين قبوله وإعماله على الصعيد الوطني والدولي.

٨ - وأشار إلى أن الدول الأعضاء في الحركة تودّ أيضاً التأكيد على اقتراحها الداعي إلى تنظيم مؤتمر دولي رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، وتحديد دعوتها إلى وضع اتفاقية بشأن الحق في التنمية.

٩ - السيدة تشيكرزيفا (الاتحاد الروسي): قالت إن التنمية هي محرك مفهوم حقوق الإنسان وهي الأساس المستند إليه في التصدي للفقر، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والأمن، وبالتالي تطوير المجتمع. وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحماية حقوق الفئات الأكثر ضعفاً، مثل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية. وأضافت أن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة تهيئة الظروف اللازمة للتمتع الفعلي بالحق في التنمية.

١٠ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالجهود التي يبذلها الرئيس-المقرر للبحث عن حلول مقبولة لجميع الأطراف. وقالت إنه مع ذلك، يبدو أن مناقشة وضع معايير أمر سابق لأوانه، لأن المعايير والمؤشرات ذات الصلة القائمة كافية في هذه المرحلة. وأعربت عن شكها في أن ييسر طابعها الملزم قانوناً التنفيذ على نطاق أوسع وبفعالية أكبر في الظروف الآنية. وقالت إن وضع نهج عامة ترشد المجتمع الدولي في تنفيذ تلك الفئة من الحقوق يبدو أمراً أكثر أهمية.

١١ - السيدة فرنانديز (كوبا): قالت إن حكومتها تعارض أي محاولة لإعادة تفسير الحق في التنمية أو للحد بشكل اعتباطي من مسؤولية الدول عن تنفيذه على المستوى الوطني. ويجب إعمال هذا الحق عن طريق إدراجه في سياسات المنظمات والمؤسسات الدولية وأنشطتها. وقالت إن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز حثوا في مؤتمر القمة الرابع عشر المعقود في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على كفالة تفعيل الحق في التنمية على سبيل الأولوية، بطرق من بينها وضع اتفاقية بشأن الحق في التنمية. وأضافت أن المجتمع الدولي يجب ألا يتأخر أكثر عن الوفاء بتلك المهمة. وقالت إنه ينبغي عليه النظر في سبل المضي قدماً دون المساس بالأحكام الواردة في إعلان الحق في

- ١٦ - ومضى يقول إن الصين ملتزمة بمبدأ حرمة التنمية البشرية. وهي تعمل على تحقيق رفاه شعبها وعلى ضمان ملكيته للبلد. وأشار إلى أن الصين تساعد أيضاً البلدان النامية في الحد من الفقر وتحسين سبل كسب العيش والحفاظ على الحق في الحياة. وهي على استعداد لتهيئة الظروف والفرص لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وللنهوض بقضية حقوق الإنسان.
- ١٧ - السيد علي (باكستان): قال إن الحق في التنمية لا يتحقق بالأعمال الخيرية بل بالتأهيل وبالتمكين. وأضاف قائلاً إن المهمة المطروحة تتمثل في تحديد معايير هذا الحق وعناصره العملية حتى تكون مساعي تحقيقه فعالة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقال إن عمل الرئيس-المقرر مهم للغاية، وأنه يجب أن يحظى بدعم جميع الدول الأعضاء وتفهمها. وأشار إلى أن التعاون بين بلدان الجنوب يشكل عنصراً حيوياً من عناصر بنية التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة ومن أجل أعمال الحق في التنمية.
- ١٨ - واسترسل قائلاً إنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف بدون فهم كامل للآثار السلبية للنزاع المسلح والاحتلال الأجنبي والتدابير القسرية الاقتصادية والمالية الانفرادية، وبدون التخفيف من هذه الآثار. وتساءل عما إذا كان الرئيس - المقرر قد درس هذه المسألة، لا سيما فيما يتعلق بتدخلاتها المحتملة في العمل الذي اضطلع به.
- ١٩ - السيدة موتشو (المغرب): قالت إن وفد بلدها يرى أن التقدم المطرد نحو أعمال الحق في التنمية يتطلب اتباع سياسات إنمائية فعالة على المستوى الوطني، فضلاً عن وجود بيئة اقتصادية مواتية وشراكات قوية على المستوى الدولي.
- ٢٠ - وطلبت تفسيراً للمأزق السياسي القائم في الفريق العامل، وتساءلت عن الخطوات التي يمكن اتخاذها للتغلب عليه، وعلى وجه الخصوص، كيف يمكن تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية وكفاءة في مداورات الفريق العامل حتى يفي بالمهام التي أوكلها إليه مجلس حقوق الإنسان.
- ٢١ - السيد أكرم (رئيس-مقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية): قال إن المأزق في الفريق العامل يعود إلى أن الدول الأعضاء تفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على اختلافاتها. وقال إنه يرى أن النهج الأبسط في هذا السياق يتمثل في التركيز على صكوك حقوق الإنسان التي سبق اعتمادها بتوافق الآراء، من ميثاق الأمم المتحدة إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أظهرت أهداف تلك الصكوك بالفعل قدرة كبيرة من التداخل والاتساق فيما يتعلق بمجالات محددة متصلة بالحق في التنمية.
- ٢٢ - ومضى يقول إنه يمكن اتباع المعايير الأساسية التي طرحها لوضع أساس لتوافق في الآراء على نطاق أوسع بكثير في المستقبل. وحث الدول الأعضاء على إبداء الإرادة السياسية اللازمة والعمل بروح توفيقية. وأضاف قائلاً إنه ملزم، بصفته الرئيس المقرر، بقرارات الدول الأعضاء التي يتكون منها الفريق العامل. وتتمثل مهمته في أن يحاول بقدر الإمكان تيسير نشوء التوافق في الآراء.
- ٢٣ - السيد الفرارحي (المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية): قال إنه، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٣٦، بدأ عقد سلسلة من المشاورات الإقليمية من أجل تحديد الممارسات الجيدة في تصميم السياسات والبرامج الإنمائية المستدامة والشاملة والمواتية لأعمال جميع حقوق الإنسان، وتنفيذ هذه السياسات والبرامج ورصدها وتقييمها. وقال إنه يعمل على منهجية لإجراء زيارات قطرية لتقييم تنفيذ الحق في التنمية. وقد ردت سبعة بلدان بالإيجاب على طلباته، وستكون زيارته الأولى قريباً إلى كابو فيردي.
- ٢٤ - وأردف قائلاً إن التحديات والأزمات العالمية التي لا تنفك تزايد تشكل تهديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لأجيال الحاضر والمستقبل. وأشار إلى أن التعاون الدولي يعد التزاماً من التزامات الدول في مختلف الوثائق القانونية ووثائق السياسات على المستوى الدولي. أما بالنسبة للتعاون بين بلدان الجنوب، فقد اكتسب زخماً جديداً وأصبح عنصراً حاسماً في بنية التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة. وهو يشكل مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه. بيد أن مقرري السياسات وأصحاب المصلحة يواجهون تحديات من قبيل عدم التكافؤ في علاقات القوة وفي تقاسم المنافع، وصعوبات في التخفيف من الآثار الضارة بحقوق الإنسان.
- ٢٥ - وأضاف قائلاً إن التعاون بين بلدان الجنوب يحمل، مع ذلك، آمالاً كبيرة في المستقبل، كما هو مفسر في تقريره المواضيعي، ويمكن تعزيز أثره الإيجابي إذا ما تم إدراج منظور الحق في التنمية في العملية. وينطبق الأمر عينه على التعاون الثلاثي. وينبغي على برامج وسياسات ومشاريع التعاون بين بلدان الجنوب أن تعزز الفهم الشامل للتنمية، بما يتوافق مع الحق في التنمية؛ وأن تتمكن أصحاب الحقوق وتساعد في الوقت عينه الجهات المسؤولة في الوفاء بالتزاماتها. ويجب تحديد أي وجه من أوجه التمييز أو عدم المساواة يعوق أعمال الحق في التنمية والتصدي له. وينبغي أيضاً رصد وتقييم النتائج الإنمائية لهذا التعاون، والعمليات ذاتها، في ضوء صكوك ومعايير حقوق الإنسان.

- ٢٦ - ومضى يقول إن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يساهم مساهمات هامة من خلال شراكات جديدة بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتبادل الممارسات الجيدة وتكرارها، وإنشاء قنوات موارد إضافية لتمويل التنمية المستدامة.
- ٢٧ - **السيدة ألفتين (جزر القمر):** تكلمت باسم المجموعة الأفريقية، فقالت إن المجموعة الأفريقية رحبت بالمشاورة الإقليمية الأولى بشأن أعمال الحق في التنمية في المنطقة الأفريقية، التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١٨ في أديس أبابا وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٣٦.
- ٢٨ - وقالت إن المبادئ الأساسية للحق في التنمية ترد في جميع صكوك حقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ذاته. فهذا الحق غير قابل للتجزئة ومستقل ومترابط مع جميع حقوق الإنسان الأخرى، وهو جزء لا يتجزأ من عملية تحقيق تقدم الشعوب ورفائها في جميع أنحاء العالم. ومن المؤسف أن النقاش بشأن حقوق الإنسان على وجه أعم غالباً ما يتجاهل الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه التنمية في تعزيز الحقوق والحريات الأساسية.
- ٢٩ - وأضافت قائلة إن المشهد العالمي يعاني من طائفة واسعة من المشاكل التي تبدو مستعصية على الحل، وهي الفقر، وتزايد عدم المساواة، وانتشار الأزمات الاقتصادية والمالية، وحركات النزوح الكبيرة للاجئين والمهاجرين، وتغير المناخ والتدهور البيئي، فضلاً عن أزمات وصراعات سياسية لم يسبق لها مثيل. وتحرم هذه المشاكل الناس من حقهم الأساسي في التنمية، ولا يمكن حلها إلا من خلال حلول جماعية وسياسية بالتعاون مع جميع الدول.
- ٣٠ - ومضت تقول إنه مع اتساع الفجوات في الثروة والتكنولوجيا، واستمرار المجاعات والجفاف والكوارث الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية، وضرب الإرهاب لأنحاء عديدة من العالم كنتيجة مباشرة للتهميش الاجتماعي والاقتصادي في أحيان كثيرة، من الضروري أن يعمل أعضاء المجتمع الدولي معاً من أجل إيجاد نظام عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً. وسيسمح هذا النظام للجميع بالتمتع بثمار العولمة والتنمية. ولا بدّ من تحوّل في الإرادة الجماعية والتفكير العالمي لتعزيز أعمال الحق في التنمية.
- ٣١ - **السيدة سافيتري (إندونيسيا):** قالت إن إندونيسيا، بوصفها واحدة من أشدّ المؤيدين للتعاون بين بلدان الجنوب ونظراً لأنها تؤدي دوراً نشطاً في منتدى التعاون ذاك وتساهم فيه منذ أمد طويل، تؤمن
- ٣٢ - وطلبت رأي المقرر الخاص بشأن أكثر الطرق فعالية لضمان فهم شامل للتنمية وتجسيده في أعمال حقيقية، مع مراعاة أن المفهوم يتجاوز مجرد النمو الاقتصادي ليشمل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وتساءلت كيف يمكن ضمان أن يؤدي توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب إلى تنشيط الشراكات وإعمال الحق في التنمية بشكل تام. وأخيراً، طلبت المزيد من التفاصيل بشأن تقييم الأثر على حقوق الإنسان وأكثر الطرق فعالية لإدماجه في مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب.
- ٣٣ - **السيدة موتشو (المغرب):** قالت إن القوة الدافعة لخطة عام ٢٠٣٠ يجب أن تكمن في التطلع، المعبر عنه في إعلان الحق في التنمية، إلى مشاركة كل فرد في المكاسب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية المتأتمية من التنمية. وقالت إن وفد بلدها يدرك تعقيد المناقشات بشأن الحق في التنمية وحساسيتها، ويقدر تحديد المقرر الخاص للتحديات العديدة الماثلة. وسألته عما إذا كانت المشاورات الإقليمية تهدف إلى وضع مبادئ توجيهية لإعمال هذا الحق، وحثته على مواصلة تلك المشاورات. وقالت إن هذه الجهود ستضمن حتماً مواءمة جميع الأنشطة وستستبعد المعايير المزدوجة.
- ٣٤ - **السيد فوراكس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي):** قال إن وفده يود أن يؤكد من جديد دعمه الحق في التنمية، انطلاقاً من مبدأ عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزؤ ونظراً إلى الترابط القائم فيما بينها، والطابع العالمي الذي تكتسيه، واستناداً أيضاً إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد التي تتسم بها الاستراتيجيات الإنمائية، ومكانة الفرد بوصفه محور عملية التنمية. ويتطلب الحق في التنمية الإعمال الكامل للحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو يتطلب كذلك مزيجاً من السياسات التي تهيئ بيئة تمكينية للأفراد وتُشرك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة على مختلف المستويات. ومن الضروري اتباع نهج للتنمية قائم على الحقوق، يشمل جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وأكد أن المسؤولية الأساسية عن أعمال الحق في التنمية تقع على عاتق الدول.

وتنامي الأزمات التي هي من صنع الإنسان مثل المجاعة والجفاف والإرهاب، بهدف ضمان استفادة الجميع من ثمار العولمة والتنمية وللمحد من الجهود الرامية إلى تقويض التعاون بين بلدان الجنوب.

٤٠ - السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن البلدان النامية التي تتمتع بوضع يسمح لها بتقديم المساعدة المالية والمساعدة في بناء القدرات وتبادل المهارات والموظفين ونقل التكنولوجيا إلى أعضاء آخرين في بلدان الجنوب، تقوم بذلك منذ سنوات طويلة. ويجب على بلدان الجنوب أن تحدد جدول الأعمال في هذا الصدد، وأن تسترشد بالمبادئ المعروفة التي أدت إلى التعاون بين بلدان الجنوب.

٤١ - ومضت تقول إنه عقب انسحاب الولايات المتحدة غير المقبول من خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران في تحد لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، هددت سلطات الولايات المتحدة، بشكل منتظم، الإيرانيين بأشد العقوبات في التاريخ. وقد أثرت الجزاءات غير القانونية وغير الإنسانية الانفرادية التي فرضتها وشددتها الولايات المتحدة على الإيرانيين تأثيراً شديداً على رفاه المواطنين العاديين، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية. فالجزاءات يذهب ضحيتها المدنيون وتستهدف إمكانية وصولهم إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية والأدوية والغذاء والتعليم. وهي بمثابة عقاب جماعي للمدنيين يفرض في تحد للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يزال فرض التدابير القسرية الانفرادية ينتهك حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية الواجب لدولة بأسرها. وحيث أن تلك الجزاءات تطبق خارج الحدود الإقليمية وتمارس الولايات المتحدة بصورة غير مشروعة ولايتها القضائية خارج حدودها الوطنية، فهي تستهدف أيضاً حقوق الإنسان الواجبة لأطراف ثالثة، بما في ذلك الحق في التنمية. ولعله حري بمقرري الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، أن يدافعوا عن مبادئ القانون الدولي ويعبروا عن أنفسهم بشأن تلك الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان التي تمثل أعمال إبادة جماعية بحق الإيرانيين. إذ تقع على عاتق الأمم المتحدة وآلياتها الخاصة بحقوق الإنسان مسؤولية واضحة تتمثل في مواجهة وإدانة هذه التهديدات التي تنتهك كل حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لجميع الإيرانيين وتعرضها للخطر. إن صمتهم الطويل غير مفهوم.

٣٥ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزماً بقوة بتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠. وقد ظلت التنمية ينظر إليها بمعزل عن حقوق الإنسان لفترة طويلة جداً. وشكّلت خطة عام ٢٠٣٠ نقطة التحول، وصار من الضروري دمج جميع حقوق الإنسان في استراتيجيات التنمية المستدامة، ومراعاة أثر هذه الاستراتيجيات على حقوق الأفراد. وأضاف قائلاً إنه فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، سيكون من المفيد معرفة المزيد عن الإجراءات الممكنة التي يمكن اتخاذها لتعزيز قدرة المرأة.

٣٦ - وقال إن وفده يود التأكيد من جديد على أنه لا يؤيد وضع صك دولي ملزم قانوناً لأنه لا يعتقد أن هذا الصك هو الآلية المناسبة لإعمال الحق في التنمية. غير أنه لا يزال على استعداد للمشاركة بشكل بناء في المفاوضات المقبلة، وللسعي إلى تحقيق التوافق في الآراء.

٣٧ - السيدة ديدريكس (جنوب أفريقيا): قالت إن حكومتها تود أن تؤكد مجدداً التزامها بوضع صك شامل ملزم قانوناً في شكل اتفاقية تتضمن مجموعة من القواعد والمعايير، على النحو المطلوب في القانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل إعمال الحق في التنمية على نحو فعلي والتمتع به عملياً بوصفه حقاً من حقوق الإنسان. وقالت إن التوصية المتعلقة بالمشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة تكتسي أهمية خاصة. وإذ أشارت إلى الاقتراح الذي يطلب إلى الدول إنشاء أو تعيين هيئات أو وكالات وطنية مكرسة للتعاون بين بلدان الجنوب، طلبت مزيداً من الآراء بشأن الكيفية التي يتوقع أن تعمل بها هذه الآليات أو الهيئات الوطنية وبشأن الدور الذي ستؤدي.

٣٨ - السيدة مختار أحمد (السودان): قالت إن وفد بلدها يدرك بشكل متزايد الأزمات غير المسبوقة التي يواجهها العالم، من التدهور البيئي الشديد وتفشي الفقر والهجرة إلى نقص الأغذية والموارد المائية المتناقصة. وكان الأداء في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أدنى من المتوقع. وبالمثل، يواجه المجتمع الدولي تحديات خطيرة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وتتفشى المعاناة على نطاق واسع لتتأثر العديد من السكان في جميع أنحاء العالم. ولا يزال الحق في التنمية هدفاً بعيد المنال. وأعربت عن أملها في أن تساعد جهود المقرر الخاص على وضع الحق في التنمية في صدارة جدول الأعمال العالمي.

٣٩ - وأضافت قائلة إنها ترحب بتقديم عرض أكثر تفصيلاً عن أفضل الممارسات أو التدابير الرامية إلى التعجيل بتنفيذ العملية الإنمائية، مع مراعاة اتساع الفجوة في الثروة والفجوة التكنولوجية

٤٢ - السيد أراجو برادو (البرازيل): قال إنه من الأساسي أن يسلط الضوء على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب في الإطار الأوسع لحقوق الإنسان. وينبغي أيضاً تعزيز المنافع المتبادلة من خلال إقامة علاقات أفقية. وسأل ما هي أفضل الممارسات في مجال التعاون بين بلدان الجنوب التي يمكن تكرارها من أجل تعزيز الحق في التنمية وخطة عام ٢٠٣٠.

٤٦ - السيد الفراجي (المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية): قال إن الغرض من المناقشات الإقليمية هو تمكينه من تقييم الحالة بصورة مباشرة والقيام، مع جميع أصحاب المصلحة الإقليميين، بوضع أفضل الممارسات فيما يتعلق بممارسة الحق في التنمية. وقد كانت النتائج مشجعة إلى حد بعيد. وقال إنه سينظر، بعد انتهاء المشاورات التي يجريها آخر فريق، في إمكانية عقد اجتماع عالمي تشارك فيه كل المجموعات الإقليمية الخمس في منظومة الأمم المتحدة.

٤٧ - ورداً على المشكلة التي أثارها جمهورية إيران الإسلامية، قال إنه لا يقلل من قيمتها ولا يرغب في غض الطرف عنها. إذ تشكل هذه الجزاءات بالفعل انتهاكاً لحقوق الإنسان وحرماناً من الحق في التنمية. بيد أن المقررين الخاصين لا يملكون الصلاحية أو السلطة لحل هذه المشكلة؛ ولا يمكنهم إلا أن يحاولوا نصح طريقاً من طرق الإقناع.

٤٨ - وأضاف أنه فيما يتعلق بالمسائل الأخرى التي أثرت، سيحاول تقديم ردود خطية. وقال إنه يرحب أيضاً باقتراحات بشأن أنواع القضايا التي تود الدول الأعضاء أن يجري أبحاثاً بشأنها ويناقشها.

٤٩ - السيد سوانيانا (الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف): عرض تقريره (A/73/158)، فقال إن عمله لن يركز على البنية النظرية بقدر ما سيركز على ممارسة الديمقراطية على الصعيد الوطني. وأعرب عن رغبته في التواصل مع الدول وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن مسألة العقبات الحالية التي تعوق إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع، وفي تحديد أفضل الممارسات عند الاقتضاء. وأضاف قائلاً إن الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة أمر أساسي في تحقيق نظام دولي ديمقراطي ومنصف. ولا ينطبق هذا الحق على الشؤون المحلية فحسب، بل أيضاً على المؤسسات الحكومية الدولية على الصعيد العالمي. وقال إنه سيدرس أيضاً كيف يمكن إعمال الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة على نحو أفضل في المنتديات المتعددة الأطراف، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمساواة بين الجنسين والمجتمع المدني، والأهم من ذلك، كيف يمكن جعل هذه المؤسسات أكثر تجاوباً وأكثر شمولاً.

٥٠ - وقال إنه إذ يضع في اعتباره الآثار الضارة للفساد على إعمال الحق في نظام دولي ديمقراطي ومنصف، وإذ يقدر العمل الهام الذي يُجرى في هذا المجال، يود أن يتواصل مع الدول وغيرها من

السيد كاستيلو سانتانا (كوبا): قال إنه يتعين على المقرر الخاص، وفقاً لولايته، أن يقدم المساعدة التقنية إلى الدول، والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، وقطاع الأعمال والمجتمع المدني بغية الإعمال الكامل للحق في التنمية. وقال إن النظام الدولي غير المنصف وغير الديمقراطي السائد، المقترن بالأنانية وتركيز الثروات، يقوض بشكل خطير التمتع بهذا الحق. وعلاوة على ذلك، تؤثر الحروب والاعتداءات والأخطار التي تهدد السلام والتدابير القسرية الانفرادية، مثل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، تأثيراً شديداً على جميع المجالات في البلد وتشكل انتهاكاً صارخاً لجميع حقوق الإنسان لشعب كوبا، بما في ذلك الحق في التنمية. وبعيداً عن تأثير هذه السياسة الإجرامية، حققت كوبا إنجازات هامة في ضمان حقوق سكانها فضلاً عن سكان بلدان أخرى عن طريق برامج تعاون إنمائية كبرى.

٤٤ - السيد موسى (مصر): قال إن محور السعي إلى إعمال الحق في التنمية هو الحاجة إلى تهيئة نظام دولي مؤات وتمكيني يتيح توزيع مكاسب العولمة على نحو أكثر إنصافاً، بغية بلوغ هدف نهائي متمثل في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للجميع. وقال إنه يتطلع إلى الانتهاء من عملية التشاور وصياغة المبادئ التوجيهية العامة لتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز إعمال الحق في التنمية. ومضى يقول إن النقاش الأوسع بشأن حقوق الإنسان غالباً ما يتجاهل الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه التنمية في تعزيز الحقوق والحريات الأساسية.

٤٥ - واسترسل قائلاً إن الحق في التنمية في الوقت الراهن أكثر أهمية من أي وقت مضى، مع اتساع الفجوة في الثروات والفجوة التكنولوجية واستمرار الجفاف والكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. وتعدّ ممارسة هذا الحق أمراً حاسماً لإيجاد نظام عالمي ديمقراطي أكثر عدلاً وإنصافاً. ونظراً إلى أن التعاون بين بلدان الجنوب يشكل مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب لا بديلاً عنه، تساءل كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتأكد من

٥٦ - السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فقال إن إقامة عالم يسوده السلام والازدهار ونظام عالمي عادل ومنصف، على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لطالما كان في صميم أولويات حركة عدم الانحياز. وتود الدول الأعضاء في الحركة أن تؤكد من جديد قلقها العميق إزاء تزايد الاتجاه نحو اللجوء إلى الأعمال الانفرادية والتدابير المفروضة من جانب واحد، وهو ما يقوض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ وقال إنها علاوة على ذلك، تجدد تأكيد التزامها بتشجيع وصون وتعزيز تعددية الأطراف التي تشكل جزءاً من عملية اتخاذ القرار المتعددة الأطراف عن طريق الأمم المتحدة، وذلك بالامتثال الصارم لميثاقها وللقانون الدولي، بهدف إنشاء نظام عالمي عادل ومنصف وحكم ديمقراطي على الصعيد العالمي. وقال إن الديمقراطية قيمة من القيم العالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بجرية لتحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللمشاركة مشاركة الكاملة في جميع نواحي حياتها.

٥٧ - السيد كاستيلو سانتانا (كوبا): قال إن الخير المستقل ينبغي أن يدرس الظروف الدولية والعلاقات داخل المجتمع الدولي التي تسهل إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف أو تشكل عقبة أمامها. وقال إن كوبا ستقدم في الدورة الحالية مشروع قرار بشأن هذا الموضوع، وأعرب عن أمله في أن يلقى دعماً قوياً.

٥٨ - وطلب إلى الخير المستقل رأيه بشأن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقات الدولية مثل اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ورفضها المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وعدم قبولها المقترضات والوثائق المتفق عليها بتوافق الآراء. وهل يمكن أن يعدّ هذا الموقف مساهمة في تعزيز نظام ديمقراطي ومنصف حقاً؟

٥٩ - السيد سوانيانا (الخير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف): قال إن الحق في التنمية وسيادة القانون مسألتان لا حدود لهما؛ بل تعنيان الجميع. وهو يتشاور على نطاق واسع مع مختلف أصحاب المصلحة من أجل تحديد الطبيعة الدقيقة للحواجز العديدة التي تحول دون أعمال الحق في نظام دولي ديمقراطي ومنصف. ويرجع المأزق الحالي إلى سلسلة من المشاكل هي قضايا التضامن، وفرض التدابير القسرية الانفرادية، ومفهوم سيادة الدولة بأكمله. وتستشهد الدول بالعديد من تلك المسائل حين تصب في مصلحتها وتتجاهلها حين لا تلائمها.

أصحاب المصلحة بشأن الممارسات الجيدة التي تدل على شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص، وإنفاذ حقوق العمال وحماية البيئة، والتزام المؤسسات التجارية بعدم التمييز وممارسات أخرى تحترم حقوق الإنسان.

٥١ - وأضاف قائلاً إنه وفقاً لمبدأ الحكومة المفتوحة، تتعهد البلدان بحماية منظمات المجتمع المدني كوسيلة لأن تصبح أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة وتجاًوياً مع مواطنيها. وإذ يسلم بالأخطار التي يواجهها القائمون بحملات مكافحة الفساد وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان، سيسعى أيضاً إلى تحليل الصلة بين قمع الأنشطة المدنية وزيادة عدم الإنصاف.

٥٢ - ومضى يقول إن المنتديات العالمية المعنية بالحكومة غير المتصلة بالأمم المتحدة، مثل مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين والمنتدى الاقتصادي العالمي، تؤدي دوراً في وضع إطار النظام الدولي. وسيكون من المفيد دراسة دساتيرها وممارساتها، وتطبيقها مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة، بغية تعزيز قدرتها على المساهمة في الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٥٣ - واسترسل قائلاً إن التدابير الدولية الرامية إلى مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، بدءاً بتدابير التقشف ووصولاً إلى النهج التقليدية للاستثمار الدولي، أثبتت قصورها عن إيقاف أسباب هذه الظواهر ونتائجها. وقال إنه يعترم النظر في سبل تصدي المجتمع الدولي بشكل أفضل لهذه التحديات بطريقة من شأنها أن ترسي نظاماً عالمياً أكثر ديمقراطية وإنصافاً.

٥٤ - وأخيراً، أعرب عن رغبته في النظر في الصلة بين الشباب والهشاشة والعنف والفرص. إذ يعدّ الشباب فئة معرضة للخطر على نحو خاص في البيئات غير المستقرة. وتضيق آفاقهم بفعل إمكانية وصولهم المحدودة إلى الموارد والتعليم والتدريب والعمالة وبفعل نقص الفرص الاقتصادية، وهو ما يجعلهم في بعض الحالات يلجؤون إلى العنف. وهم أيضاً ممثلون تمثيلاً ناقصاً بشكل حاد في السياقات الوطنية والدولية والسياقات المتعددة الأطراف.

٥٥ - ومضى يقول إنه بالإمكان إقامة نظام عالمي جديد، يقوم على الاحترام العالمي لحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون، والتنمية المنصفة. وأشار إلى أن ولايته تدعو إلى اتباع نهج شامل في بيئة تعترف على النحو الواجب بمسائل المشاركة والشمول والشفافية.

٦٤ - وأضاف قائلاً إن حقوق الإنسان الواجبة لشعب تونغا ترتبط ارتباطاً لا يقبل الانفصام بسلامة بيئته البرية والبحرية، ولا سيما في سياق مواجهة تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. لذا فهو يرحب بإشارة المقرر الخاص إلى مسألة التمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

٦٥ - وقال إن وفد بلده لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء آفة تعاطي المخدرات، التي تعاني منها المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وتعدّ معالجة هذه المشكلة شرطاً أساسياً لتعزيز حقوق الإنسان الواجبة للجميع وحمايتها. وآفة المخدرات، على الرغم من كونها قضية جنائية، هي أيضاً مسألة تتعلق بالصحة العامة، ويشكل التعاون الدولي في مكافحتها أمراً حاسماً.

٦٦ - وأضاف قائلاً إن تونغا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تقدّر عملية الاستعراض الدوري الشامل، التي أثبتت فائدتها باعتبارها آلية لتقديم التقارير بصورة شاملة وجماعية بشأن الالتزامات في مجال حقوق الإنسان. وتحرز تونغا تقدماً مطرداً في الوفاء بمختلف الواجبات والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان تجاه شعبها. وأعرب عن تقدير حكومته للدعم المستمر الذي تتلقاه من الشركاء في التنمية على الصعيدين الدولي والإقليمي، وعبر عن تسليمها بأن حماية حقوق المواطنين هي التزام يقع على عاتق الدولة.

٦٧ - السيد مارغاريان (أرمينيا): قال إنه في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨، عقب ثورة سلمية قادها الشعب، تسلمت السلطة في أرمينيا حكومة جديدة، وشرعت في إجراء تغييرات كبرى في النظام السياسي للبلد والحياة اليومية. وكانت هذه الثورة مرحلة حاسمة في تاريخ أرمينيا مارس خلالها المواطنون، وفي صدارتهم الشباب والنساء، بشكل كامل حرياتهم الأساسية في التعبير والمعتقد والرأي وأيضاً حريتهم في التجمع السلمي. ودفعت الثورة المواطنين للمشاركة في الحياة المدنية وأعطتهم منذ ذلك الحين ثقة في قدرتهم على المشاركة مشاركة مجدية وديمقراطية في الشؤون العامة والحياة السياسية. وفي الوقت الراهن، تستعدّ أرمينيا للانتخابات البرلمانية، التي تمثل خطوة أخرى نحو تعزيز التحول الديمقراطي الحقيقي.

٦٨ - وقال إن أرمينيا عازمة على الشروع في جيل جديد من الإصلاحات، من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز التعددية السياسية، وتكافؤ الفرص، والقضاء على الفساد. ويتوقع أن تواصل التحولات السياسية الناجمة عن التطورات الديمقراطية في أرمينيا تعزيز الديمقراطية المباشرة القائمة على المشاركة، والمشاركة المدنية، والمشاركة في مختلف المستويات

٦٠ - وأضاف قائلاً إن هناك حاجة إلى إقامة شراكات قوية بين الشمال والجنوب، فضلاً عن الالتزام بين الدول، للتأكد من إعمال هذه القيم العالمية، واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. ويوفر ميثاق الأمم المتحدة أساساً جيداً لتحقيق السلام والأمن والديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وقال إنه يحرص على التعاون مع أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة، ويتطلع إلى دعم الدول الأعضاء. لذا فهو يرحب بفرصة التفاعل مع اللجنة الثالثة في إطار الوفاء بولايته.

٦١ - السيدة عبركيدان (إريتريا): قالت إن أشكال التسييس والانتقائية في معالجة مسائل حقوق الإنسان تساهم في المواجهات والانحرافات عن المسار وليس في تعزيز الحقوق. وقالت إن بلدها يشجع بقوة الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة على التعاون والمشاركة بشكل إيجابي من أجل تحديد الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجهها مختلف البلدان في مجال حقوق الإنسان. أما البلدان التي أبدت اهتماماً حقيقياً بتعزيز حقوق الإنسان في كل مكان، بما في ذلك إريتريا، فهي تستحق الثناء على الدعم الذي قدمته. ومضت تقول إن حكومة بلدها تولي قدراً كبيراً من الأهمية للاستعراض الدوري الشامل، الذي يشكل آلية فعالة لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. ومنذ وضع هذه الآلية، شاركت إريتريا بنشاط، وهي تعمل بجدّ، من أجل تنفيذ التوصيات الاثنيتين والتسعين. وهي مستعدة للشروع في دورة الإبلاغ الثالثة.

٦٢ - وقالت إن وفد بلدها يقر بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي مسائل يعزز بعضها بعضاً، وهو ملتزم بتنفيذ خطة التنمية الشاملة. ومن شأن التطورات المشجعة في السلام وفي الاتفاقات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والأمنية في منطقة القرن الأفريقي أن تساهم حتماً في التقدم صوب السلام والتنمية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان الواجبة للناس في المنطقة.

٦٣ - السيد توني (تونغا): قال إن بلده يسره أن يكون جزءاً من الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الحقوق الواجبة للجميع وحمايتها. وقال إن حكومة بلده تدرك القيمة الكاملة لمبدأ المساواة في الوصول إلى العدالة، وتثنى على وكالات الأمم المتحدة التي تواصل العمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان داخل نظام العدالة من خلال مبادرات بناء القدرات، مثل تنظيم الحلقات الدراسية، ونشر الدراسات بشأن المسائل الملحة.

على الفقراء الذين لا يستطيعون تحمل الرسوم القانونية. وشُن عدد من القوانين الأخرى لضمان تغطية شاملة في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية لجميع الغائبين، بغض النظر عن ظروفهم الاجتماعية. وأردفت قائلة إنه يجب تكريس اهتمام متكافئ لجميع عناصر المجموعة الشاملة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتصل بالوفاء بالمعايير الدنيا في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٧٤ - ومضت تقول إن التعاون الدولي ضروري لمساعدة الدول الأعضاء في التقيد بالتزاماتها بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولضمان شمل جميع الأشخاص دون استثناء بمقتضيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والأحكام التي يكفلها.

٧٥ - السيد سلارزاي (أفغانستان): قال إنه على الرغم من التحديات الأمنية الهائلة، فإن الإصلاح في بلده يسير بخطى سريعة، واضعا تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في صلب مبادئه. وقد كان إطار السلام والتنمية في أفغانستان فاتحة للإصلاحات المؤسسية في جميع القطاعات. ومسائل التخفيف من حدة الفقر، وزيادة فرص العمالة، وتحسين المؤشرات الصحية والتعليمية، فضلاً عن الالتزام بسيادة القانون ومكافحة الفساد هي أولويات رئيسية في عمل الحكومة التي تؤيد الجهود الرامية إلى صون حقوق الإنسان الواجبة لجميع الأفغان.

٧٦ - وأضافت قائلاً إن لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان اضطلعت بدور رئيسي في رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها على جميع المستويات. وفي الوقت الراهن، يتمتع الأفغان بحرية التعبير. وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها الحكومة، أصبحت وسائل الإعلام من بين أكثرها انفتاحاً وحيوية في المنطقة.

٧٧ - وقال إنه على الرغم من المكاسب الكبيرة التي حُفقت، فإن الحرب المطولة المفروضة على الشعب الأفغاني تحرمهم من حقهم الأساسي في الحياة. إذ يسلب العنف الآلاف من الشباب الأفغان براءتهم؛ ويقع الكثير منهم ضحية سفك الدماء المستمر، أو يفقدون أطرافهم في انفجار الألغام الأرضية، أو يتم تجنيدهم كأطفال جنود، أو في بعض الحالات، يتم استدراجهم لتنفيذ هجمات انتحارية بشعة. وفي إطار تطبيق مختلف الصكوك الدولية، مثل اتفاقية حقوق الطفل والإعلان المتعلق بحقوق الأطفال في النزاعات المسلحة، اعتمدت الحكومة تدابير قوية لصون حقوق الطفل، بما في ذلك تجريم الاعتداء الجنسي على الأطفال، وتنظيم مراكز إعادة تأهيل

الحكومية. وقد تم الشروع في عدد من الإصلاحات التنفيذية والتشريعية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة.

٦٩ - ومضى يقول إن الجمعية العامة، اتخذت بالإجماع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بناءً على مبادرة من أرمينيا، قراراً يعلن ٩ كانون الأول/ديسمبر اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة. وأضاف قائلاً إن وفد بلده سيستخدم المنبر الذي يتيح ذلك اليوم للتوعية بأهداف اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ودعم إضفاء الطابع العالمي عليها.

٧٠ - السيدة بوبي (غانا): قالت إن نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات يتمتع بإمكانات هائلة لتعزيز حماية حقوق الإنسان، وهو أداة للنهوض بحقوق الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة. ونظراً إلى ذلك، لا غنى عنه في تحقيق الشمول وعدم التمييز في إطار تنفيذ الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠.

٧١ - وأضافت قائلة إنه يجب أن يُنظر بصورة عاجلة في التقارير المتراكمة المقدمة بشأن التنفيذ أو بشأن عدم امتثال الدول الأطراف للالتزامات تقديم التقارير. ومع ذلك، أعربت عن سرورها لأن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اتخذت تدابير للتصدي لبعض التحديات التي تواجه الدول الأطراف، بما في ذلك الفجوات المعرفية، وعدم كفاية الموارد، وعدم قدرة الدول على إعداد تقاريرها الوطنية.

٧٢ - واسترسلت قائلة إن تحسين إقامة العدل على الصعيد الوطني يكتسي أهمية حاسمة في هذه الجهود. وأضافت قائلة إن لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا، المنشأة بموجب دستور عام ١٩٩٢، تتمتع بولاية حماية حقوق الإنسان والحريات المعترف بها عالمياً، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتروج اللجنة لاحترام حقوق الإنسان من خلال التثقيف العام والتوعية والبحث والرصد. وتحقق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية.

٧٣ - وقالت إن برنامج العدالة للجميع أنشئ في عام ٢٠٠٧ للتخفيف من اكتظاظ السجون في البلد وتعزيز حقوق السجناء، ولا سيما من يوجد منهم في الحبس الاحتياطي. وقد أنشئت محاكم خاصة داخل السجون لاستعراض الحالات من أجل تفادي اكتظاظ السجون بالسجناء الذين ينتظرون المحاكمة. وعاد البرنامج بالنفع

المتزيمين لكفالة أن يكون تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتمتع بها واقعاً في جميع أنحاء العالم.

٨٣ - المونسنيور غريسا (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إنه لا يمكن أن يُسمح أبداً بأن تسمى حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية مجرد عبارات جوفاء تطمئن الضمير الجماعي لأعضاء المجتمع الدولي. ويجب التأكيد مجدداً على الأهمية المحورية للإنسان في كل جانب من جوانب عمل اللجنة. وأضاف قائلاً إن حقوق الإنسان تنطوي دائماً على مسؤوليات يتم تحمّلها بالالتزام والعمل الملموسين، وليس فقط بالأفكار أو الكلمات. ولا ينبغي للمجتمع أن يعترف بحقوق الإنسان الواجبة لشعبه فحسب، بل عليه أيضاً أن يكون حازماً في تلبية احتياجاته الأساسية وتعزيز تنميته البشرية الكاملة. وتمثّل الأشكال الحديثة للاستعمار الأيديولوجي الذي يمارسه من هم أكثر قوة وثراءً على من هم أفقر وعلى الأضعف مدعاة للقلق.

٨٤ - ومضى يقول إن الكرسي الرسولي لا يزال يشعر بالقلق إزاء التفسير الضيق بشكل متزايد للحق في الحياة، سواء على مستوى الدول أو على مستوى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وغيرها من آليات حقوق الإنسان. ويتضح هذا الاتجاه في الخطاب الحالي الراجح بشأن حقوق الإنسان الذي يرفض الاعتراف بقيمة الحياة الإنسانية وكرامتها المتأصلتين في جميع المراحل. ويسعى هذا النهج الأيديولوجي إلى وضع ترتيب هرمي لحقوق الإنسان عن طريق إضفاء طابع نسبي على كرامة الإنسان، ومنح قيمة أكبر، بل حقوق أيضاً، إلى الأقوياء والأغنياء، وسلبها من الضعفاء. وتؤدي هذه الأيديولوجية إلى حالات مريعة من عدم المساواة والظلم، وهي غالباً ما تتجاهل الأجنة في الأرحام وتتعامل مع كبار السن والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم أشخاصاً يمكن الاستغناء عنهم، بل باعتبارهم عبئاً على المجتمع. ويجب أن يكفل المجتمع الدولي ألا يصبح هذا النهج، الذي يقلص كرامة الشخص أو قدرته على تأكيد ذاته ويركز على تحقيق التوازن بين الحقوق المتنافسة، المنطق الذي يحدد حقوق الإنسان في المستقبل. وبدلاً من ذلك، يجب أن تسود مبادئ العدالة والتضامن والصالح العام، لأنها تروج لخير الأسرة البشرية كلها وكرامة كل شخص مهما كان ضعيفاً.

تُرِفعت الجلسة الساعة ٢٠: ١٧.

الأحداث، ونشر وحدات حماية الأطفال في مراكز التجنيد التابعة للشرطة الأفغانية.

٧٨ - واسترسل قائلاً إن أفغانستان صادقت في عام ٢٠١٨ على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقال إن بلده انتُخب عضواً في مجلس حقوق الإنسان (٢٠١٨-٢٠٢٠). ولكن، على الرغم من أن بلده يدعو إلى عالم أكثر سلاماً تُحترم فيه حقوق الإنسان الواجبة للجميع، يواصل الإرهابيون والمتطرفون ممارسة العنف على شعبه، ويقوضون حقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولهذا السبب، باشرت حكومة بلده وضع قرارا بشأن الإعلان عن يوم دولي لتذكر ضحايا الإرهاب وإحياء ذكراهم. ومن خلال ذلك القرار، يحشد وفد بلده الدعم الدولي لتمكين الضحايا من استئناف ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف.

٧٩ - السيد دزينادزا (توغو): قال إن وفد بلده يود تكرار التأكيد على الشواغل المتعلقة بخطر تسييس مسألة حقوق الإنسان والحث على التوافق والحوار بهدف زيادة حماية هذه الحقوق والتمتع بها على نحو فعلي. وأشار إلى ضرورة اعتماد آليات مناسبة من أجل منع الأخطار التي تهدد حقوق الإنسان، ولا سيما في البلدان المنخرطة في عمليات ديمقراطية.

٨٠ - ومضى يقول إن إعادة انتخاب بلده لعضوية مجلس حقوق الإنسان هو فرصة للحكومة لتواصل توطيد الديمقراطية وسيادة القانون على الصعيد الوطني، ولترسيخ حقوق الإنسان والقيم العالمية. وسيتم صون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق برامج مثل البرنامج الإنمائي الوطني، الذي اعتمد في عام ٢٠١٨ وفقاً لخطة عام ٢٠٣٠ التي اعتمدها الأمم المتحدة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

٨١ - وأردف قائلاً إن توغو سنّت منذ عام ٢٠١٦ عدداً من القوانين التي تُدرج اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان في تشريعاتها الوطنية. ويذكر قانون العقوبات الجديد العديد من الأنواع الجديدة من الجرائم وينص على أن جريمة التعذيب لا يجوز أن تسقط بالتقادم. ويمثّل القانون التنظيمي الجديد المتعلق باللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، لمبادئ باريس، وهو يشكل الآلية الوطنية لمنع التعذيب.

٨٢ - وقال إن وفد بلده يؤكد من جديد استعداده للعمل بالاشتراك مع غيره من الدول الأعضاء والوكالات وأصحاب المصلحة